المستخلص

تناول هذا البحث توضيح العناصر الجغرافية السياسية وأثرها في التقارب والتباعد في العلاقات العراقية – السعودية حالةً دراسية من (٢٠٠٣ –٢٠١٦)، وتوضيح العناصر المفصلية التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية والدولية التي أثرت على عمليتي التقارب والتنافر بين الدولتين وقد أوضحت الدراسة أن هناك عوامل أدت إلى عملية التقارب بين الدولتين مثل النهج الجديد في السياسة السعودية الداعي إلى الانفتاح والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين. وكانت طبيعة التقارب تتم بمبادرة سعودية على وجه العموم، وبمشاريع اقتصادية بحيث كان هناك تأثير واضح على عملية التقارب إضافة إلى التطورات الإقليمية و الدولية. أما بالنسبة لعناصر الاختلاف فكان على رأسها الأنظمة الحاكمة للبلدين . كذلك بينت الدراسة أن تطور الأوضاع الإقليمية والدولية، وبخاصة الوضع في العراق، أدى إلى تذبذب في العلاقات العراقية السعودية، مع أن السمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب .

Abstract

This paper discusses the geopolitical elements and their impact on the convergence and divergence of relations between Iraq and Saudi Arabia (2003-2016), clarifying the pivotal elements that formed these relations and the regional and international developments that influenced the rapprochement between the two countries. Factors that led to the process of rapprochement between the two countries such as the new approach in Saudi policy calling for openness and dialogue, mutual visits at the highest levels, and the conclusion of economic agreements between the parties. The nature of the rapprochement was initiated by Saudi Arabia in general, and economic projects so that there was a clear impact on the process of convergence in addition to regional and international developments. As for the elements of the difference was mainly the regimes governing the two countries. The study also showed that the development of regional and international conditions, especially the situation in Iraq, led to fluctuation in Iraqi-Saudi relations, although the salient feature was and continues to move towards convergence

الإطار النظري

المقدمة

تتمثل السياسة الخارجية لأية دولة بجعل القدرات الذاتية للدولة قادرة على التفاعل ضمن الإطار الإقليمي بحيث يكون باستطاعتها جعل تلك القدرات وسيلة لخلق هيبتها ضمن الإطارين الإقليمي

والدولي، والعراق والسعودية بلدان جاران تربطهما علاقات تاريخية ودينية وثقافية واقتصادية انطلاقا من مصالحهما المشتركة لاسيما هذين البلدين تربطهما حدود مشتركه وقضايا مشتركه . ومرت العلاقات العراقية السعودية في العهدين الملكي والجمهوري بعلاقات ودية شهدت تقاربا باتجاه تطبيع هذه العلاقات في أشكال وصور مختلفة. وقد انعكس هذا التطور في العلاقات في مجموعة من التفاعلات التي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعية بين الدولتين الأمر الذي لم يكن معهودا في السابق. فكثافة تفاعلات العلاقات العراقية السعودية ازدادت بصورة واضحة لتمثل بداية لمرحلة جديدة ومتميزة في العلاقات العراقية – السعودية وكانت السعودية تسعى للتقارب مع العراق لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة، ولكسر حالة الجمود التي اتسمت بها سياستها الخارجية بعد سقوط النظام العراقي .

كذلك، فقد كان للعوامل الخارجية دور كبير في عمليتي التقارب والتنافر بين الدولتين خلال فترة الدراسة فكان تأثير الولايات المتحدة الأمريكية أكثر وضوحا بهذا الصدد الذي اختلف باختلاف التطورات الإقليمية الدولية التي كانت إما داعمة لعملية التنافر أو داعمة لعملية التقارب، وذلك وفقا للمصالح الأمريكية المتفاعلة مع المصالح السعودية.

مشكلة البحث :-

تتركز مشكلة البحث في إن العلاقات العراقية السعودية شهدت خلال مراحلها التاريخية ولا زالت تشهد تحديات وتفاوت في سيرها بين البلدين وهذا جعل لكل من البلدين محاذير في رسم صورة العلاقات بينهما على المستوى السياسي والاقتصادي والاستراتيجي .

فرضية البحث :-

تقوم فرضية الدراسة للعلاقات العراقية السعودية على ما يأتي :-

١- تأثرت العلاقات بين البلدين بعوامل الجوار الجغرافي .

٢- لعبت العوامل الجغرافية والسياسية دورا كبيرا في العلاقات بين البلدين .

هدف البحث :-

تهدف الدراسة على ما يأتي :-

١- بيان اثر العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية في رسم العلاقات بين البلدين

٢- إظهار الجانب التاريخي للعلاقات بين العراق والسعودية من منظور الجغرافية السياسية.

٣- توضيح الأهمية النسبية للحدود السياسية وموقع الجوار الجغرافي في العلاقات بين البلدين

منهجية البحث :-

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج التاريخي في الجغرافية السياسية لرسم صورة المراحل التاريخية للعلاقات بين البلدين كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لعناصر القوة بين البلدين معتمدين بذلك على المصادر والمراجع المتوفرة المتعلقة بالعلاقات الدولية وبيانات العلاقات الاقتصادية من مصادرها.

هيكلية البحث :-

قسم البحث إلى ثلاث فصول تناول الفصل الأول المعطيات الجغرافية للبلدين والفصل الثاني ركز على المراحل التاريخية للعلاقات بين البلدين من (١٩٣٠ – ٢٠٠٢) فيما تناول الفصل الثالث وهو موضوع ومحور الدراسة على الأسس الجغرافية للعلاقات العراقية السعودية من (٢٠٠٣ – ٢٠١٦)

الفصل الأول: المعطيات الجغرافية

أولا:- العراق موقعة ومساحته وحدوده وعدد السكان

يقع العراق جنوب غرب قارة أسيا ويشكل الجزء الشمال الشرقي من الوطن العربي وتبلغ مساحته (٤٣٥٠٥٢) كم٢[١]، وتشكل (٣,٦٩ %) من مجموع مساحة الوطن العربي البالغة (١٤,٠٠٠,٠٠٠) مليون كم٢[٢]، إما فلكيا فيقع بين خطي طول (٤٨ . ٣٨° – ٤٥ . ٤٨°) شرقا، إي انه يمتد على عشرة خطوط طول مما أدى إلى تباين بسيط في الوقت بين شرقه وغربه بحوالي ٤٠ دقيقه، إما بالنسبة لموقعة من دوائر العرض فيقع بين (٥ . ٢٩° – ٢٢ . ٣٧°) شمالا وبذلك فهو يحتل ٨ دوائر من دوائر العرض في الجزء الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية وهذا ما جعله يتصف بالمناخ القاري شبة المداري، فهو يقع في منطقة انتقاليه بين المناخ الصحراوي ومناخ البحر المتوسط وتظهر فيه الفصول الأربعة[٣]. كما مبين في الخارطة رقم (١).

خارطة رقم (١) موقع العراق من الوطن العربي

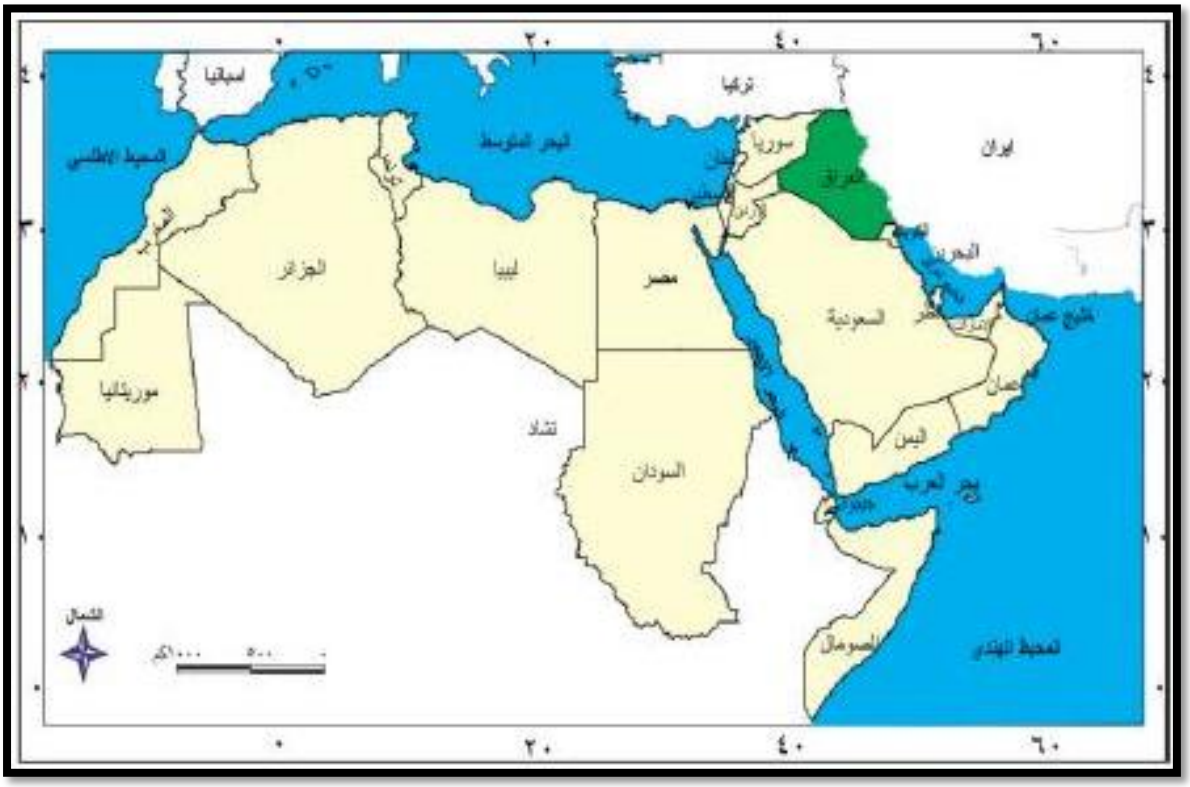

ويمتلك العراق موقع متوسط بين قارات العالم القديم التي نشأت فيها الحضارات البشرية المتعددة عبر العصور فهو يحتل موقعا جغرافيا مركزيا من جنوب غرب أسيا حيث اكتسب هذا الموقع ميزة السيطرة على خطوط الاتصال والتجارة الدولية البرية، كما ويمتلك إطلاله على الخليج العربي من رأس البيشه إلى أم قصر يبلغ طولها (٥٥,٥٦ كم) أو ما لا يزيد على ٣٦ ميلا بحريا إي انه يمتلك اصغر السواحل على الخليج العربي وبذلك فان ساحله القصير يؤدي إلى تضرره جغرافيا وان شكل الساحل العراقي يكون مقعرا اتجاه السواحل الكويتية والإيرانية وعليه يتبين لنا إن العراق يعاني من ضيق المنافذ البحرية من خلال هذا الموقع وعلى الرغم من ذلك فقد اكتسب العراق أهمية من الناحية السوقية في إطلالته على الخليج العربي[٥]، وبما إن العراق يشغل الزاوية العليا من الخليج العربي فهو بلد شبه مغلق ولا يوجد له منفذ بحري إلا عن طريق الخليج العربي بامتداده عبر مضيق هرمز وخليج عمان وبذلك تمر صادراته وخاصة النفط عن طريق الخليج العربي ومنها إلى دول العالم، إما الطريق البحري الذي ينتهي في شرق البحر المتوسط ففائدته محدودة للعراق تجاريا نظرا لطول المسافة والجانب السلبي في ذلك هو إمكان تهديد العراق عسكريا عبر هذا الطريق [٦]، ويعد العراق من الدول شبه المقفلة أرضا حيث انه يقاس بدرجة قاريته اتضح نسبة حدوده البحرية لا تتجاوز (١,٦ %) من إجمالي الحدود، وان كل (٠,٠١كم)

بحري يقابل (١كم) بري تؤدي العلاقات بين الدول المتجاورة أثرا مهما في السياسية الدولية فإذا تطورت هذه العلاقات ازداد الأثر الايجابي على وضع الدولة وبالعكس إذا كانت هناك نزاعات متكررة بين تلك الدول قد تؤدي إلى نشوب حرب

وتبلغ أطوال المساحة الحدودية للعراق (٣٤٦٢ كم) يحادد ست دول منها دولتان مختلفة عنه حضاريا وثقافيا ولغويا هما تركيا بنسبة (١٠.٩%) من الشمال وإيران بنسبة (٣٧.٦ %) من الشرق وأربع دول عربية بنسبة (٥١.٥ %) تربط العراق بهذه الدول علاقة دينية وقومية ولغوية وتاريخ مشترك ومنها السعودية وهي محور الدراسة فكثيرا ما وصلت العلاقات العراقية السعودية إلى انقطاع تام بسبب تخوفها بان يكون العراق قوي يحسب لها حساب المنطقة ويؤثر على مكانتها فأخذت تتدخل في شؤونه الداخلية بشتى الوسائل مخالفة بذلك كل الأعراف الدولية ويمكن ملاحظة تباين أطوال حدود العراق مع الدول المجاورة في الجدول رقم (١):-

جدول رقم (١) أطوال الحدود العراقية مع الدول المجاورة

الدول المجاورة للعراق	أطوال الحدود (كم)	الأهمية النسبية
سوريا	٦٠٠	١٧,٣
الأردن	١٧٨	٥,١
السعودية	٨١٢	٢٣,٥
الكويت	١٩٥	٥,٦
تركيا	٣٧٧	١٠,٩
إيران	١٣٠٠	٣٧,٦
المجموع	٣٤٦٢	%١٠٠

(٧) المصدر: جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة، الإحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠١٤، ٢٠١٤

الحدود العراقية – السعودية:-

تقع المملكة العربية السعودية إلى جنوب العراق ولها حدود مشتركه يبلغ طولها (٨١٢) كم وتشكل نسبة (٢٣,٥) من مجموع أطوال حدود العراق، لم تشكل الحدود العراقية – السعودية إي أهمية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م ولكن مع تزايد تنقل القبائل بين أراضيها وأثارة العديد من المشاكل أخذت قضية ترسيم الحدود تكتسب أهمية كبرى وأخذت كل من بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى برسم الخرائط وتعيين العروش والحكومات ومنها إنشاء

المملكة العراقية عام ١٩٢١م وتعيين فيصل بن الحسين ملكا على العراق وبما إن هناك نزاع بين الهاشميين والسعوديين منذ القدم فمن الطبيعي إن تقع خلافات على الحدود بين الدولتين[٨]، وقامت السعودية بشن هجمات عديدة على الحدود العراقية وكانت الصراعات تشتد تبعا للتطورات السياسية، وهذا شجع الانكليز حيث تبنوا مشروع عقد مؤتمر لتعيين الحدود نهائيا بين العراق والسعودية واقترحوا بعقد اتفاقية سميت اتفاقية (المحمرة) في الخامس من أيار ١٩٢٢م بجوار البصرة باعتبارها منطقة محايدة تضمنت تعيين الحدود العراقية – السعودية ورفضها الملك عبدالعزيز بدعوى أنها غير منصفه للسعودية وإنها أعطت العراق أراضي سعودية وعلى هذا الأساس عقد مؤتمرا أخر في ٢٨ تشرين الثاني وأخر في الثاني من كانون الأول في نفس العام وهي عبارة عن بروتوكولات مكملة لاتفاقيات المحمرة[٩]، كما واستطاع المندوب البريطاني بيرسي كوكس بموجب هذه الإجراءات من إقناع الملك عبدالعزيز بترسيم الحدود بين البلدين واعتماد منطقة الحياد بين الدولتين إلا إن المشاكل لم تنتهي بين البلدين وتم بعدها ترسيم الحدود العراقية النجدية (نجد) في اتفاقية (بحرة) في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٢٥م واعدت حكومة نجد بناء العراق للمخافر في البادية خرقاً للاتفاقية التي عقدت والتي تمنع بناء التحصينات على إطراف الحدود وهاجمت المخافر وقتلوا من فيها وهدموها وهذا اثر سلبا في العلاقات بين العراق ونجد[١٠]، إلا أنها تحسنت نسبيا وعقدت معاهدة صداقة بين البلدين في مايس ١٩٣١م تضمنت السيطرة على القبائل في المنطقة الحدودية وحلها سلميا، وثم معاهدة الإخوة العربية والتحالف في نيسان ١٩٣٩م وحصل اتفاق بموجبها على التعاون في كافة المجالات وحل الخلافات، ونتيجة لتطور العلاقات بين البلدين توصلا في عام ١٩٨١م وبصيغة رسمية على اتفاق يقسم المنطقة المحايدة وإدخال تعديلات على خط الحدود وأصبح قطاع الحدود بشكل خطوط مستقيمة، كما موضح في خريطة(٢)[١١]، وبعد عام ٢٠٠٣ اخذ التوتر والتصعيد سلبيا على قضية الحدود بين البلدين حيث قامت السعودية ببناء جدار امن على طول حدودها مع العراق بارتفاع (٣م) بتكلفة (١,٠٧) مليار دولار[١٢]، وبالتالي أخذت العلاقات بين البلدين إلى التأزم في كثير من الأحيان في تاريخ الحدود بين البلدين وتعتبر احد العوامل المؤثرة في العلاقات بينهما .

خريطة (٢) مراحل ترسيم الحدود العراقية – السعودية

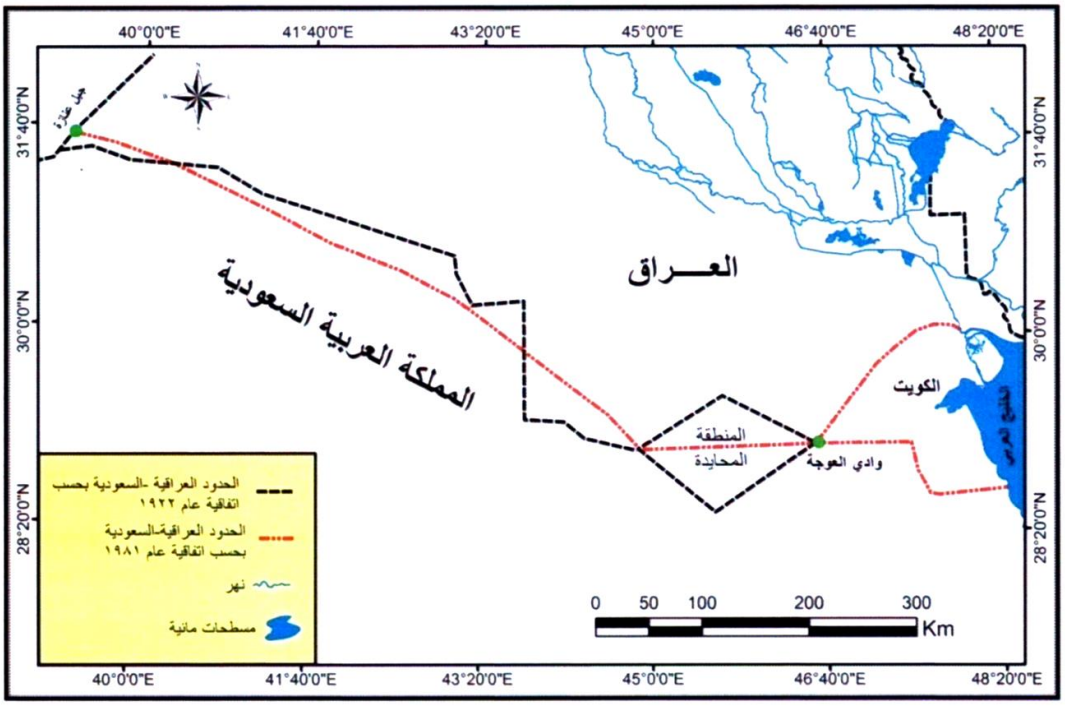

(١٣) المصدر: عدنان كاظم جبار الشيباني، الوزن الجيوبوليتيكي للمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص٣٠ .

عدد سكان العراق:-

تحظى دراسة توزيع السكان بأهمية كبيرة لدى الجغرافيين السياسيين كونها تعطي تطورا واضحا عن الكيفية التي يتوزع فيها السكان داخل مكان معين، ويبلغ عدد سكان العراق (٣٦,٩٣٣,٧١٤) مليون نسمه(١٤)، ويعتبر عدد سكان العراق في المرتبة الأولى بالنسبة للدول العربية المجاورة وهذا العدد يصب في مصلحة بالنسبة لطبيعة الانحدار الجيوبولتيكي، ويميل توزيع سكان العراق كثيرا نحو التركز السكاني وليس نحو الانتشار والتبعثر وهذا التركز يفرز العديد من المشاكل التي تنعكس في خلق معوقات إمام عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية خصوصا مع ارتفاع نسبة سكان الحضر بالدولة(١٥)، ويتوزع السكان على (١٨) محافظة وكل محافظة تكون مسئولة بتقديم الخدمات الإدارية والاقتصادية والصحية لسكانها ويتوزع اغلب السكان على ثلاث محافظات وهي بغداد العاصمة ونينوى والبصرة بنسبة (٣٨,٦٣ %) إما المحافظات المتبقية وعددها (١٥) فيتوزع فيها السكان بنسبة (٦١,٣٧ %) وهذا يعني بان السكان

يميلون إلى التركز الشديد كما وهناك مناطق شبه خالية من السكان مثل المنطقة الغربية من العراق[١٦].

ثانيا:- **المملكة العربية السعودية موقعها ومساحتها وحدودها وعدد السكان**:-

تقع المملكة العربية السعودية في الجنوب الغربي من قارة أسيا بين دائرتي عرض ١٦-٣٢ شمال دائرة الاستواء على امتداد أكثر من ١٥ درجة عرضية، وخطي طول ٣٤ – ٥٦ شرق خط جرينش وهذا الموقع يبين إن المملكة تقع في نطاق الصحاري المدارية الحارة كما موضح في خارطة رقم (٣)، وتشغل مساحات واسعة تبلغ ٢,٢٥٠,٠٠٠ مليون كم٢[١٧]، حيث تمثل مساحة كبيرة من إجمالي مساحة الوطن العربي نحو (١٦ %) وهي ثالث دولة عربية من حيث المساحة بعد كل من السودان والجزائر[١٨]، إما الموقع الجغرافي يقصد به موقع المملكة العربية السعودية بالنسبة للبر والبحر والدول المجاورة لها، وقد أعطاها هذا الموقع ميزات أبرزها تطل على واجهتين بحريتين مهمتين هما البحر الأحمر والخليج العربي مما أعطاها أهمية اقتصادية في التصدير والاستيراد وتحدها مجموعه من الدول العربية التي ترتبط معها بعلاقات قوية ويحيط بالمملكة مجموعة من الدول التي تشترك معها في الحدود السياسية

خارطة رقم (٣) موقع المملكة العربية السعودية من الوطن العربي

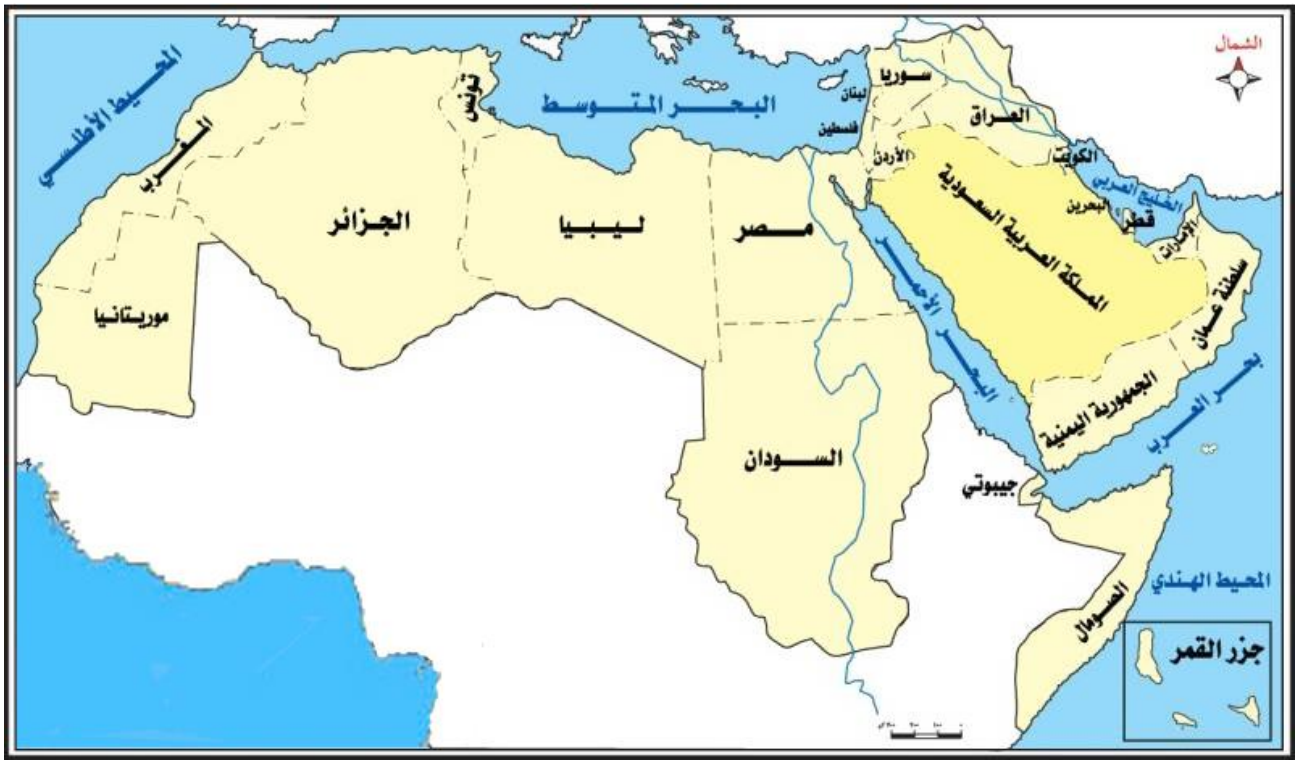

[١٩] المصدر: صادق صالح العاني، أطلس العالم، مطبعة الرصافي، بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٩.

ويبلغ أطوال الحدود السعودية نحو (٦٧٥٠) كم منها (٢٣٢٠) كم حدود بحرية إي يبلغ (٣٤ %) من أطوال حدود المملكة، إما الحدود البرية فتبلغ ما يقارب (٦٦ %) من حدود المملكة إذ يبلغ طولها (٤٤٣٠) كم وتقسم حدود المملكة العربية السعودية إلى قسمين:

أ- الحدود البرية:-

هي الحدود التي تفصل المملكة عن الدول المجاورة لها عن طريق اليابسة وهذه الدول هي: من الجنوب الشرقي اليمن ويبلغ (١٢٤٠) كم، وعمان (٧٠٠) كم، ومن الشرق الإمارات (٦٥٠) كم وقطر (٨٠) كم، ومن الشمال الكويت (٢١٠) كم والعراق (٧٠٠) كم والأردن (٧٤٠) كم

ب- الحدود البحرية:-

هي الحدود التي تفصل المملكة عن الدول المجاورة لها من خلال فاصل من المسطحات المائية وهي البحر الأحمر غربا حيث يمتد على ساحل طويل يبدأ من العقبة شمالا إلى اليمن جنوبا، والخليج العربي شرقا حيث تمتد المملكة على الساحل يبدأ من رأس الخفجي شمالا إلى دوحة سلوى جنوبا [٢٠] .

عدد السكان

يبلغ مجموع سكان المملكة العربية السعودية ٣١,٧٤٢,٣٠٨ مليون نسمه[٢١]، يشكل السعوديون منهم ١٨,٧٠٧,٥٧٦ مليون نسمه يمثلون نحو (٦٨,٩ %) من مجموع سكان المملكة إما عدد سكان غير السعوديين بلغ ٨,٤٢٩,٤٠١ مليون نسمه يمثلون (٣١,١ %) من مجموع سكان المملكة ويتوزع السكان على (١٣) منطقة إدارية [٢٢].

الفصل الثاني:- **تاريخ العلاقات العراقية – السعودية**

يعني الجغرافي السياسي أكثر من غيره بدراسة النظام السياسي لأي دولة لأنه يبدأ بأسباب نشأة الدولة وليست دراسة عامة عنها كما هو في العلوم السياسية مرورا بمراحل تطورها وانتهائها كونها دولة ذات نظام سياسي، إي تحليل وظائفها الداخلية والخارجية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكيفية تحقيق الهدف المرسوم المتمثل بإيجاد وحده منسجمة بين كل أجزائها وتنظيم شؤون الحكم في إدارتها والسيطرة على الأرض وتحقيق الرفاهة الاقتصادية للسكان والسعي على التماسك والترابط الاجتماعي وتنفيذ القوانين إضافة إلى إدارة علاقاتها الخارجية وهذا محور منطقة الدراسة الذي يختص بالعلاقات العراقية السعودية[٢٣]. وتعد المملكة العربية السعودية واحده من اكبر الدول العربية المجاورة للعراق من جهة الجنوب والجنوب الغربي وتمتلك السعودية موقع جيوستراتيجي مميز في منطقة الخليج العربي وقد زاد ذلك من أهمية موقعها

وكذلك مكانتها الدينية كما وتمتلك أهم سلعه إستراتيجية زادت من أهميتها النسبية وهي النفط الخام فضلا عن مساحتها الكبيرة البالغة ٢,٢٥٠,٠٠٠ كم٢[٢٤]، وهذه الحقائق الجغرافية السياسية لها دور في رسم طبيعة العلاقات بين البلدين سواء بالتواصل أو التناحر أو التنافس ولتسهيل الدراسة تم تقسيم طبيعة العلاقات بين البلدين إلى مرحلتين رئيسيتين:-

أولا:- **مرحلة الحكم الملكي في العراق**:-

بدأت هذه المرحلة في إعقاب الحرب العالمية الأولى اذ لم تكن العلاقات العراقية السعودية ذات مستوى عالي يتناسب مع مكانتها الجيوستراتيجية والروابط التاريخية والاجتماعية وكانت السعودية تنظر إلى العراق على انه المنافس الرئيسي اذ ظهرت المشاكل بينهما من (١٩٢١-١٩٥٨) لأسباب سياسية واجتماعية وأهمها الخلافات العشائرية المتمثلة بتحديد جنسية القبائل القاطنة على حدود الدولتين وبقيت الأوضاع والخلافات على حالها حتى عام ١٩٣٠ عندما عقدت معاهده صداقة بين الملك فيصل والملك عبدالعزيز كانت نتائجها التبادل الدبلوماسي وتنظيم الحدود والتعهد بعدم الاعتداء بين العشائر وهيأت المعاهدة ظروف المزيد من التقارب أدى إلى عقد معاهدات أخرى حيث أعقبها معاهدة في أيار عام ١٩٣٨ لتنظيم إدارة المنطقة المحايدة بينهما وتحديد تبعية للعشائر وتعد فترة الثلاثينيات البداية الجيدة لتحسين العلاقات والتي شهدت تبادل الزيارات الرسمية إلى جانب المعاهدات وتوقيع العديد من الاتفاقيات كما هو الحال في عام ١٩٤٠ عندما زار رئيس الوزراء العراقي نوري سعيد إلى المملكة العربية السعودية[٢٥].

وتركت الحرب الباردة صراعا حادا بين الدولتين بعد توجهها نحو تشكيل حلف دولي وأبرزها حلف بغداد الذي رأى النور في حزيران عام ١٩٥٥ وجود حلف عربي برعاية ودعم أمريكي في المنطقة العربية كما واثأر انضمام العراق إليه حفيظة المملكة وبدأت تحركها ضد العراق حتى وصل الأمر بإرسال رسالة شخصية من الملك سعود إلى نوري سعيد يحذره من تدمير وحدة اللحمة العربية وهنا كانت نقطة التوتر بين البلدين بعد انضمام العراق إلى الحلف ونجحوا في إفشال الحلف وبعد ذلك وصف العراق بأنه حلقة من حلقات المخططات الاستعمارية إلا إن للرعاية الأمريكية دورا في إزالة التنافر بينهما[٢٦].

ثانيا:- **مرحلة الحكم الجمهوري في العراق**:-

تقسم طبيعة العلاقات في الحكم الجمهوري في العراق إلى عدة مراحل:-

١- العلاقات العراقية السعودية من ١٩٥٨ -١٩٨٠:-

تغير النظام السياسي في العراق من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري عام ١٩٥٨ وتغيرت معه العلاقة مع المملكة السعودية ولم تهدا العلاقات بين الدولتين وفي اغلب الفترات سادها التوتر بسبب نظرة الجمهورية العراقية إلى المملكة السعودية على أنها نظام ملكي رجعي موالي للغرب وذلك بعد تجربة العراق للحكم الملكي بجانب أخر السعودية كانت تنظر للعراق بقلق وخوف على انه منطقة هجوم محتمل عليها مع تزايد المد الشيوعي، وكان للنظام السياسي العراقي ردة فعل على ذلك تمثلت باحتضان العراق للجماعات الثورية المعارضة للنظام السياسي الحاكم في السعودية مما زاد من حدة التوتر وقطع العلاقات بينهما [٢٧]، وبعد تغير النظام السياسي في العراق عام ١٩٦٨ بذل العراق جهده لإزالة المشاكل بين البلدين ووضع صيغة للأمن في الخليج وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ وتصاعد الدور الإيراني بدعم أمريكي اصدم العراق بمعارضة السعودية التي اشترطت حل مشاكل الحدود العالقة قبل وضع إي صيغة للتفاهم[٢٨]. وبعد ذلك سادت أجواء التفاهم والوفاق بين البلدين بسبب الظروف الإقليمية الدولية التي جعلتها تتجه بهذا الاتجاه أهمها حرب ١٩٧٣ واغتيال الملك فيصل عام ١٩٧٥ وتوقيع العراق اتفاقية الجزائر في نفس العام وكل هذه الظروف ساهمت بنقل العلاقات من الناحية النظرية إلى العملية[٢٩].

٢- العلاقات العراقية – السعودية من ١٩٨٠ – ٢٠٠٢:-

بدأت المملكة السعودية تنظر للعراق كقوة عربية خلال الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ وأخذت تنحاز للعراق بشكل واضح وألقت بكل ثقلها مع العراق وفي عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٦ شهدت ركودا وتوازنا في ساحات القتال مع حدوث تقارب إيراني سعودي حيث عملت إيران على تحسين علاقاتها مع السعودية وازداد هذا التقارب أكثر اثر زيارة وزير الخارجية السعودي إلى إيران في عام ١٩٨٥ لمناقشة الوضع الأمني في الخليج . وبعد احتلال إيران لجزيرة الفاو عام ١٩٨٦ تغير موقف السعودية اتجاه إيران لاسيما بعد ان قامت إيران بقصف ناقلات النفط السعودية[٣٠]. ورجع الموقف السعودي

بتكثيف المساعدات للعراق حيث عرضت السعودية للعراق باستخدام مطاراتها كملاجئ للطائرات العراقية دليلا لتأييدها للعراق وقامت بتعويض العراق (٣٠٠) إلف برميل يوميا وذلك عن تراجع إنتاجه النفطي بسبب الحرب وتدمير حقوله النفطية ودفعت أموالا كثيرة من اجل النجاح العسكري العراقي وسمحت المملكة بإنشاء خط أنابيب قادر على نقل (١,٥) مليون ونصف برميل يوميا يصل إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر والذي تستغله السعودية اليوم لنقل الغاز الطبيعي من حقولها إلى موانئ التصدير على البحر الأحمر نتيجة احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠[٣١]. وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ وانتهاء حرب الخليج الأولى الحرب العراقية الإيرانية تبين العلاقات العراقية – السعودية خلال هذه الفترة مرت بأسوأ حالاتها بعد احتلال العراق للكويت في نفس العام الأرضية المناسبة لخلق أجواء عدائية من قبل السعودية، وساءت العلاقات بينهما وفرض العقوبات والحصار الاقتصادي وتطبيق القوانين الدولية المفروضة على العراق واحتضانها لعشرات الآلاف من العراقيين في مخيمات (رفحاء) ودعمت بعض الفصائل المعارضة للنظام العراقي ودعمها ماليا[٣٢]، ومع الجمود الحاصل في طبيعة علاقات الدولتين والانضواء السعودي تحت الإستراتيجية الأمريكية إلا إن هناك إشارات تؤشر بتغير في وجهات نظر المملكة اتجاه العراق خصوصا بعد التدمير الذي لحق به بعد عام ١٩٩١ . ورفض نظرية الاحتواء المزدوج المطروحة عام ١٩٩٣ التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إضعاف النظام العراقي تمهيدا للإطاحة به ويأتي رفضها التعامل مع هذه النظرية لشعورها بان البلدين لا يشكلان مصدرا في قوتها وان موافقتها سوف تتأثر اقتصاديا وسياسيا.

وحاولت المملكة عدم مساندة السياسة الأمريكية في مسالة العقوبات المفروضة على العراق بإظهارها الاهتمام بمعاناة الشعب العراقي وطرحها مبادرة رفع الحضر على المواد الإنسانية كالغذاء والدواء والتعاون مع العراق ضمن اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء[٣٣]، بعدما تأزمت العلاقة الأمريكية العراقية رفضت السعودية طلب الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربه عسكرية للعراق من خلال استخدام أراضيها وفضلت تسوية الأزمة بالوسائل السلمية والدبلوماسية، ثم سرعان ما تغير موقفها حيث رفضت رفع الحصار المفروض على العراق وتأييدها للعقوبات خوفا على علاقاتها مع الولايات المتحدة وقطع العلاقات مع العراق ويمكن إن تلمس التحول الدراماتيكي في سياسة المملكة السعودية اتجاه العراق بعد إحداث ٢٠٠١ عندما فتحت مركز عرعر الحدودي

بين البلدين إمام حركة التجار والذي أغلق منذ عام ١٩٩٠[٣٤]، فضلا عن إعلان وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز عن استعداد حكومته نسيان الماضي والترحيب بعودة العراق إلى الصف العربي ثم جاءت اجتماعات الجامعة العربية التي عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢ لتلطف العلاقات العراقية السعودية عندما التقى رئيس الوفد بالوفد السعودي واتت ثمار هذا اللقاء برفض إي هجوم أمريكي على العراق رفضا قاطعا[٣٥].

الفصل الثالث:- **الأسس الجغرافية للعلاقات العراقية – السعودية**

اتسمت العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ بإبعاد سياسية واقتصادية مختلفة لاسيما بعد التغيير الذي حدث على البيئة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل

أولا:- **العلاقات السياسية ٢٠٠٣- ٢٠١٦**

بعد وقوع العراق تحت سيطرة الاحتلال الأمريكي في نيسان ٢٠٠٣ اختلفت مواقف الدولتين بدأت السعودية تشعر بالخوف والقلق إزاء العراق واعتبرت العراق ساحة من ساحات التنافس في الصراع الإقليمي مع قوى إقليمية تشعر السعودية بالريبة منها وعلى رأسها إيران. لذا يبدو إن وقف انتشار النفوذ الإيراني إلى الداخل العراقي هو احد الاهتمامات الرئيسية للسعودية في الملف العراقي وان النظام السعودي حقق فوائد كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وسياسيا طوال العقود الخمسة الماضية .ولم يكن النفط هو المصلحة الرئيسية وإنما كانت الدولة السعودية نفسها هي المصلحة[٣٦]، وعندما تضع السعودية النظام السياسي في العراق في ميزان التقييم فأنها تشخص جملة من المخاطر الجيوستراتيجية للوضع العراقي وتلخص بما يأتي:-

١- الاعتقاد السائد لدى السعودية بان إيران كقوة إقليمية في المنطقة ستلعب دورا حيويا ومتزايد في تشكيل الحياة السياسية بالعراق، وبهذا قد ترغب السعودية في عراق مستقر نسبيا يمتلك قوات عسكرية قادرة على ضبط الأمن، لكنها لا ترغب في رؤية عراق قوي وقادر على صد التدخلات في شؤونه أو يمتلك القدرة العسكرية لتشكيل قوة يحسب لها حساب في المنطقة ويهدد مصالحها، ويسيطر على مخيلة السعودية منذ فتره طويلة صورة العراق الذي يشبه

بروسيا " الشرق العربي " إي الدولة العسكرية التي تميل إلى التهديد بفضل جيشها القوي تقليديا وقاعدته الصناعية(٣٧).

٢- الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للعراق والسعودية ويفترض إن يكون عامل مهم في تقوية العلاقات بين البلدين ألا إن القضايا الدينية كانت أساس في اضطراب العلاقات بين الدولتين ويرجع ذلك بان السياسة السعودية تهدف إلى توسيع نطاقها المؤثر إقليما على العراق والعمل على إيجاد أسلوب مؤثر في المجال الحيوي للعراق بما يتلاءم بتوجهات السعودية اعتمادا على استخدام العامل الديني كوسيلة للوصول إلى غايات وأهداف سياسية(٣٨).

٣- يخشى السعوديين من النموذج الفيدرالي الذي قد يعتمد في العراق مما قد يؤدي من تأثيرات على وحدة السعودية نفسها وتخشى من إي تقسيم للعراق قد يؤدي إلى مطالبات مماثلة لتقسيم السعودية التي تتكون من محافظات مختلفة التقاليد والعادات والثقافات والتي يعاني بعضها من التهميش والفقر، وهناك خوف حقيقي من السعودية من إنشاء الحكم الذاتي الإقليمي في العراق اتجاها مماثلا في المملكة وبالتالي إضعاف قدرة السعودية في الحفاظ على السيطرة المركزية السياسية،وبهذا الإطار لم ينسى السعوديين السيناريوهات التي وضعتها الولايات المتحدة لتقسيم السعودية بعدما اتهموها برعاية الإرهاب وتوليده من خلال تشكيل ثقافة ملائمة لنموه وبيئة حاضنه له لذا فان التوجهات السياسية السعودية تتركز لطرح أفكار المعارضة للتقسيم الفدرالي في العراق من خلال العمل على دعم الخط الرافض للفدرالية والمتمسك بالمركزية من خلال تأييد ودعم بعض القوى السياسية التي تثير الفدرالية ومخاوفها في العراق(٣٩). ويمكن القول إن المملكة السعودية تخشى إن تفقد مصالحها وعلاقتها مع الولايات المتحدة التي ربما ستتخذ من العراق بديلا عنها يمكن الاعتماد عليه في مشاريعها الجيوستراتيجية في المنطقة وهذا بحد ذاته خسارة لها . وترى المملكة العربية السعودية أنها لا تستطيع التعامل مع النظام السياسي العراقي كونه مصدر قلق لها فكيف إذا خرج منتصرا من هذه الحرب فبالتأكيد سوف يؤدي إلى انهيار الحصار الاقتصادي وتنامي قوته العسكرية وسوف تشعر المملكة بحتمية البقاء تحت التهديد العراقي . لذا يمكن القول إن التغيير كان بمثابة فرصة للسعودية للتخلص من هذا القلق(٤٠).

بادرت المملكة عن استعدادها لإعادة العلاقات مع العراق في حزيران ٢٠٠٤ إلى جانب إعادة بعثتها الدبلوماسية إلى بغداد في حالة توفر الضمانات الأمنية واتسم موقف العراق بايجابية نحو كسر الجمود في العلاقات مع السعودية من خلال الزيارات الرسمية ففي زمن الحكومة برئاسة إياد علاوي قام بزيارة المملكة وانه يملك علاقات واسعة مع أجهزتها الحكومية إلا أنها لم تترجم على ارض الواقع على عكس ما قيل إن الحكومة السعودية سوف تدعم العراق اقتصاديا على شكل استثمارات إلا إن هذا الشيء لم يحصل إطلاقا، تعقدت بعدها العلاقات مع السعودية وزادت القطيعة تحديدا بعد رفض المملكة استقبال الحجاج العراقيين(٤١). ويبدو إن السعودية اختارت الحل الأول إدراكا منها وهو أمر أيدته القمة الخليجية في الكويت عام ٢٠٠٨ إن عودة علاقاتها مع العراق ضرورة إستراتيجية لها لأنها ليست بأمان عما يجري في العراق وخاصة في مجال خلق نموذج يكون له إمكانية التقليد في الدول المجاورة ولان هذا الأمر وسيلة لاحتواء ما يجري على الأرض العراقية من تطورات تؤثر في السعودية التي تعاني من ظاهرة تفاقم الإرهاب والمطالب الديمقراطية والمشكلات الطائفية(٤٢)، وبقيت العلاقات بين البلدين متوترة بل أنها اتجهت نحو الأسوأ بعد عام ٢٠٠٨ لحقها تحسن العلاقات نوعا ما وذلك بإعادة افتتاح السفارة السعودية في بغداد على الرغم من تحفظ ومعارضه بعض القوى السياسية العراقية المقربة من إيران تحديدا" واستغلت حادثة إعدام الرياض لرجل الدين نمر النمر وتصريحات السفير السعودي حول المليشيات لتجديد مطالبها بإغلاق السفارة وطرد السفير وان افتتاح السفارة هو اندفاع السعودية بكامل إمكانياتها لمواجهة إيران وحلفائها حيث أدركت أخطائها الإستراتيجية السابقة تجاه العراق(٤٣)، وهناك قناعه دولية وإقليمية بان المشكلة السنية في العراق كانت ولا تزال المسبب الرئيسي لتنامي ظاهرة الإرهاب في العراق وتداعياتها الخطيرة على المنطقة بأسرها وان هذه المشكلة ناتجة من صناعة لسياسات الاحتلال الأمريكي وتنفيذ سعودي إيراني وهو ما دفع الأمريكان بطرح خيار الأقلمة وتهيئة الأوضاع نحو إعلان كيان سني مدعوم تركيا وسعوديا قد يعيد للعملية السياسية توازنها بإدخاله لنفوذ موازي للنفوذ الإيراني في العراق وما نشر قوات تركية قرب نينوى والتصريحات الأمريكية عن تنسيق

مشترك مع أنقرة بشان تحرير المدينة وعودة الدبلوماسية السعودية لبغداد إلا خطوات داعمة بهذا الاتجاه، وبالتالي تسعى السعودية وعلى خطى إيران لتحويل العراق لساحة لتصفية حساباتهما عبر السعي بحجة توحيد الصف السني وهو ما يمكن إدراكه سريعا لهذه المواجهة بين إيران والسعودية يتحمل أعباؤها العراق(٤٤)، خلاصة لما تقدم إن العلاقات العراقية السعودية لم تكن بمستوى ما يتمتع به البلدين من ثقل جيوستراتيجي موقع، موارد، مكانه، في منطقة الخليج إذ انتابها الفتور والقطيعة منذ بدايتها وحتى ألان .

ثانياً:- **العلاقات الاقتصادية ٢٠٠٣- ٢٠١٦**:-

١- العلاقات التجارية:-

تتسم العلاقات الاقتصادية بين العراق والسعودية بأهمية حيوية بالنظر إلى إمكانية قيام المملكة بالاستثمار في المشاريع الكبرى في العراق، إذ كانت السعودية من الدول الداعمة إلى إعادة أعمار العراق وبقيمة مليار دولار لرعاية مشاريع التنمية وتمويل التبادل التجاري وللمساعدات الإنسانية(٤٥). ففي عام ٢٠٠٦ جرت مباحثات بين الجانبين في مجالات سياسية واقتصادية و الطاقة والتجارة والاستثمار وكذلك التعاون في مجالات النفط والكهرباء وغيرها وتعهدت المملكة العربية السعودية بدعم العراق بكافة المجالات، واتجهت الحكومة العراقية باتجاه تدعيم مسالة التعاون وفق مبدأ المصالحة العراقية لان يخرج من الدائرة المغلقة ويوسع التعاون الاقتصادي مع المملكة العربية السعودية وأقدمت الحكومة العراقية على إصدار قانون الاستثمار الجديد عام ٢٠٠٦ لأجل تشجيع الاستثمار الأجنبي داخل العراق، ومن جانب أخر فقد استمرت مسالة الديون والتعويضات التي تحملها العراق نتيجة للحرب العراقية الإيرانية وبعدها الغزو على الكويت(٤٦)، ثقل كاهل الاقتصاد العراقي وتؤثر سلبا على واقع العلاقات العراقية السعودية، فضلا عن فوائد الديون نفسها وهذا يعني إن تلك الديون والتعويضات تدخل ضمن ما يعرف بـ (الديون البغيضة) و(التعويضات الظالمة)،وهي الديون التي لا يكون لها مردود في عملية التنمية وإنما تتفق لإغراض التسليح أو الحرب أو الفساد الإداري، ومن الواضح إن هذه الديون لم تستغل لصالح الشعب العراقي وان السعودية عدت هذه المبالغ هي هبات ومنح وليس ديونا غير أنها لم تلتزم لحد ألان بإلغاء الديون أو حتى تخفيف ٨٠ % منها على عكس ما فعلت دول نادي باريس الذي قام بإلغاء هذه النسبة(٤٧)، إن السعودية تمتلك اقتصاد قائم على النفط مع سيطرة حكومية قوية على الأنشطة الاقتصادية، وتمتلك المملكة السعودية ٢٥٪ من الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم، وتصنف باعتبارها أكبر دولة مصدرة للنفط ولها دورا قياديا في منظمة أوبك،

يشكل القطاع البترولي حوالي٤٥٪من عائدات الموازنة و٤٥٪من الناتج المحلي الإجمالي، و٩٠٪من عائدات التصدير. حوالي٤٠٪من إجمالي الناتج المحلي يأتي من القطاع الخاص،وتشجع الحكومة النمو في القطاع الخاص للتخفيف من اعتماد المملكة على النفط وزيادة الفرص الوظيفية للعدد المتزايد من السكان، وقد بدأت الحكومة بالسماح للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب المشاركة في قطاعي توليد الطاقة والاتصالات،

وكجزء من جهودها الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع الاقتصاد فقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥ بعد سنوات عديدة من المفاوضات، ومع ارتفاع إيرادات النفط مما مكن من تحقيق فوائض في الميزانية سعت الحكومة إلى زيادة الإنفاق على التدريب على الوظائف والتعليم وتطوير البنية التحتية وزيادة رواتب موظفي الحكومة السعودية [٤٨].

أ- الصادرات:-

بعد عام ٢٠٠٣ لم تسجل نسبة الصادرات إلى السعودية أي شيء في الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وبعد انتخابات ٢٠٠٦ أخذت الصادرات بالارتفاع تدريجيا، وكان للإحداث الطائفية بعد عام ٢٠٠٧ أثر في تعكر العلاقات السياسية والاقتصادية وانقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ففي عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ انقطعت الصادرات بين البلدين، وبعد الانسحاب الأمريكي من العراق بعد عام ٢٠١١ ارتفعت الصادرات بشكل مباشر إذ سجلت نسبة ٨٤,٧٪، وفي عام ٢٠١٢ بلغت نسبة ١٤,٧٪ من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣، ثم انقطعت في عام ٢٠١٣ أثر المظاهرات التي انطلقت في العراق وخاصة في محافظة الإنبار التي تظم كلا المعبرين مع الأردن والسعودية وقطع الطرق، فضلا عن اتهام السعودية بالدعم المالي للمتظاهرين ودفع جهة على حساب الأخرى مما أدى إلى تدهور التبادل التجاري بحكم الموقع الجغرافي للمعابر الحدودية مع الأردن والسعودية. ومن ٢٠١٣ إلى الوقت الحاضر ضعف التبادل التجاري وانقطعت العلاقات بين البلدين .

كانت للأحداث والمتغيرات الإقليمية والحرب السورية ودعم قطر والسعودية للجيش الحر من جهة، ودعم العراق لنظام الأسد أثر بالغ في تدهور العلاقات بين البلدين، إما التبادل التجاري في مجال النفط فلم تسجل الإحصائيات أي بيانات تذكر، لكون البلدين يمتلكان النفط بكميات هائلة ويتصدران الإنتاج والاحتياطي في الشرق الأوسط، وربما كان ذلك السبب في ضعف التبادل التجاري بين البلدين ويبين جدول(٢) الأهمية النسبية لحركة التجارة بين العراق والسعودية .

جدول (٢)

الأهمية النسبية للصادرات العراقية إلى السعودية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

السنة	قيمة الصادرات بالدينار العراقي	النسبة ٪
2003	780	0
2004	7,917	0
2005	1,100	0
2006	31,410	0
2007	490,588,799	.3
2008	274,633,295	0,18
2009	0,0	0,0
2010	0,0	0,0
2011	124,784,400,600	84,7
2012	21,687,400,000	14,7
2013	0,0	0,0
2014	0,0	0,0
2015	0,0	0,0
2016	0,0	0,0
المجموع	147,237,063,901	% 100

(٤٩) المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، قسم التجارة الخارجية، ٢٠٠٣- ٢٠١٦.

ب- **الواردات**:-

ففي عام ٢٠٠٣ أي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، لم يكن ذلك التغيير في حركة التجارة بين البلدين وبدأت مناحرات سياسية بين السعودية ودول الجوار العراقي، ويتبين من الجدول(٣) أن الواردات العراقية من السعودية في ارتفاع وانخفاض تدريجيا في بعض السنوات، لأن السعودية لم تكن مؤيدة للحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وهناك نوع من الاتهام المتبادل بين البلدين فالعراق يتهم السعودية بدعم الجماعات المسلحة في العراق، والسعودية تتهمه بالميل تجاه إيران وغيرها .

بلغت نسبة الواردات من السعودية عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ نسبة ٠,٠٢٪، وفي عام ٢٠٠٦ بلغت نسبة الواردات ٠,٠٥٪ من مجموع الواردات للمدة من(٢٠٠٤- ٢٠١٦) ، استمرت الواردات بالارتفاع تدريجيا كما موضح في الجدول رقم (٣) وسجلت سنة ٢٠١١ أعلى نسبة للسنوات بعد الاحتلال وهي ٣٩,٩٪ من مجموع الواردات وهي بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، يتبع العلاقات السياسية بينهما وإبرام الاتفاقيات التجارية والزيارات المتبادلة بين الطرفين التي عززت

موقف البلدين، بعدها تدهورت العلاقات بين البلدين بعد عام ٢٠١١ وانسحاب الأمريكان، إذ بدا باتهام السعودية بدعم الإرهاب وتسبب المشاكل في العراق.

جدول (٣)

الأهمية النسبية للواردات العراقية مع السعودية للمدة من ٢٠٠٣ - ٢٠١٦

السنة	قيمة الواردات بالدينار العراقي	نسبة الواردات ٪
2003	334265	0,00
2004	335,769,401	0,02
2005	376,539,760	0,02
2006	1,43,298,543	0,06
2007	9,945,514,814	0,54
2008	161,103,505,399	8,72
2009	265,345,941,510	14,36
2010	352,942,883,139	19,1
2011	738,376,919,388	39,96
2012	314,278,697,628	17,01
2013	3,912,652,000	0,21
2014	353300.6	0,9
2015	0,0	0,0
2016	0,0	0,0
المجموع	1,874,662,409,174,6	%100

(٥٠) المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، قسم التجارة الخارجية، ٢٠٠٣- ٢٠١٦ .

تمثل الواردات صورة للعلاقات الخارجية و الشق الثاني من مكونات التجارة الخارجية وهي أكثر تعبيراً عن قوة الصادرات لأنها تعكس مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق الخارجية، ومن ثم قدرة هذا الاقتصاد على مواجهة التحديات الخارجية على اعتبار أنها إحدى أهم أدوات التنمية و الحصول على المقومات الرئيسة للتنمية، إذ عن طريق الاستيراد يتم الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوافرة محلياً، وكذلك السلع الاستهلاكية التي لا تنتج محلياً.

اتهمت السعودية العراق بان سبب المشاكل هو وجود تدخل من الدول الإقليمية والمجاورة للعراق، ولم تفتح السعودية سفارة لها في العراق طوال حكم

المالكي، وقبل إن يصبح حيدر العبادي رئيساً اتهم السعودية بالإرهاب والمشاكل في العراق، وبعد إن أصبح رئيساً أعلن أنه مستعد أن يتنازل عن كل الخلافات وأن يتحرك إلى الأمام في العلاقات مع دول الجوار، حينها تحسنت العلاقة بشكل بسيط وقرر فتح سفارة في العراق، إن كل هذه الأحداث تسببت في ضعف التبادل التجاري مقارنة بالجارة الأردن مما يدل على دور الساسة في العلاقات التجارية وعلاقة حسن الجوار الجغرافي لكل من العراق والسعودية والأردن، لأنها تعد امتداداً لمنطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الإستراتيجية والسوقية للمنطقة الإقليمية المجاورة[٥١]. ويتضح مما تقدم إن الواردات حسب نوع السلعة تتباين بين سنة وأخرى وان المواد الغذائية هي من أهم السلع الواردة من السعودية إلى العراق .

٢- النقل والمواصلات:-

إن من أهم عوامل تقدير قوة الدولة أن تكون هناك شبكة مواصلات تستطيع بواسطتها نقل الناس والمعدات من مكان إلى أخر في سهولة ويسر ففي العراق يعتبر النقل بالسيارات من أكثر وسائل النقل انتشاراً فهي تسير بمحاذاة الأنهار أو روافدها وتفرعاتها، مما يعني قدرة السيارات على الوصول إلى جميع مدن العراق وقراه وبالتالي تمتع العراق بشبكة كبيرة من الطرق المعبدة والترابية التي تربط جميع مدنه بمراكزها، وبالإضافة إلى دور طرق النقل بالسيارات في العراق، كونها تخدم النقل الداخلي، إلا أن نهاياتها تكون بدايات لطرق خارجية تربط العراق بالدول المجاورة[٥٢]. منها طريق إلى السعودية عبر " منفذ عرعر " الحدودي لقد أدت مفاوضات المنافذ الحدودية بين العراق والسعودية آمال قطاع الصادرات في السعودية لرفع نسبة حضوره في الأسواق العراقية بشكل أوسع، وزيادة التجارة البينية والاستفادة من عملية إعادة الإيرادات وتوسع عمليات الإنتاج لديها، إن افتتاح المنفذ حاليا، وهو «جديدة عرعر» سيمثل ممراً بريا للعراق على الصادرات السعودية، وهناك قناعة بأهمية المنفذ للعراق خلال هذه المرحلة من مرحلة البناء هناك، لان السعودية ستشكل إضافة فعلية للأسواق العراقية، حيث سيتسنى نقل البضائع من الموانئ السعودية، وتحديدا ميناء جدة، إلى المنفذ خلال ١٢ ساعة فقط، ومن المنفذ حتى العاصمة العراقية لن يتجاوز ٤ ساعات، وهو بخلاف الأمر حينما تتم عبر منافذ أخرى أو من خلال البحر، أن الشاحنات السعودية التي تصل إلى العراق من السعودية تتراوح بين ٢٧٥ إلى ٣٢٥ شاحنة، أن من المكاسب المنتظرة من افتتاح المنفذ تقلص تكاليف المنتجات لقصر المسافة بين الدولتين بمعدل لن يقل عن ٢١٪ من كافة أنواع البضائع المصدرة، كما سيدعم تنافسية المنتجات

السعودية التي تحظى حاليا بسمعة وجودة عالية في الأسواق العراقية كافة إن افتتاح المنفذ ستكون له منافع مكانية على جانبي مناطق عبور الشاحنات حتى تسليم البضائع على الحدود للوكلاء والموزعين العراقيين، أن ذلك لن يتضمن أي مخاطر على البلدين من الناحية السياسية، إذ يمكن معالجة ذلك بالتعاون والتنسيق الأمني المشترك، مما يدفع إلى رفع حجم التجارة البينية بين البلدين لأكثر من ٥٠ ٪ في أقل التنبؤات، وأن السعودية ستستفيد من خلال عمليات إعادة الاستيراد والتصدير بينها وبين العراق بحكم الموقع الجغرافي والإقليمي للبلدين(٥٣). ومؤخرا بعد فتح منفذ جميمة وتفعيل الطيران المدني " للقيام برحلات جوية مباشرة بين البلدين. سيعزز من التبادل الاقتصادي بين البلدين.

المستقبل الجيوبوليتيكي للعلاقات العراقية السعودية

إن استقراء العلاقات العراقية – السعودية أمر يثير الاهتمام وهذا ما سيؤول عليه طابع العلاقات بين البلدين على الوضع في المنطقة العربية بأكملها بسبب محورية دور كلا الدولتين في المنطقة وان كان الدور العراقي تضاءل بعد عام ٢٠٠٣ لدرجة انه لم يعد طرفا مشاركا في التفاعلات الإقليمية .وإنما أصبح موضعا لهذه التفاعلات وان إمكانية ظهور دور العراق ليصبح فاعلا مهمة في المنقطة تبقى قائمة . على الرغم من ذلك هناك صعوبة في قراءة مستقبل العلاقات بين البلدين بسبب اعتماد مستقبل العلاقات بينهما على متغيرات عديدة داخلية وخارجية أهمها الدور الأمريكي والإيراني في العراق ومدى استجابة الحكومة العراقية لكل منها، فبالنسبة للولايات المتحدة احتلت العراق وتملك تأثيرا كبيرا على حكومته كما أنها حليف رئيسي للسعودية وتمتلك تأثيرا كبيرا على حكومتها أيضا، وان إمكانية ممارسة الولايات المتحدة تأثيرا على الدولتين لتقوية علاقاتهما امرأ واقعا لأجل الوقوف بوجه الإطماع التركية و الإيرانية في العراق والمنطقة العربية والذي لا ترغب به أساسا الولايات المتحدة، وهو ما تعمل عليه الولايات المتحدة لاسيما بعد فشل مشروعها للتفاهم مع إيران حول العراق والذي عقدت له مباحثات طويلة بين الدولتين إذ تبين إن إيران لا تريد إلا نفوذا كاملا في العراق وهذا الأمر تعده الولايات المتحدة غير ممكن إذ لا يتوقع إن تكون الولايات المتحدة التي قدمت كم هائل من الخسائر في العراق لأجل تسليمه إلى إيران(٥٤). وعلى

هذا الأساس سيتجه المستقبل الجيوبوليتيكي للعلاقات بينهما في محورين هما:-

أولاً:- تحسن في العلاقات العراقية السعودية:-

يرتكز هذا الاتجاه على أساس إن الحكومة العراقية أصبحت واعية لحجم النفوذ الإقليمي لإيران والدول المجاورة في مؤسساتها والدور الذي يعمل عليه هذا النفوذ . ومن جهة أخرى يجب إن تعلم السعودية إن سياسية التدخل السلبي منها ومن إيران في الشؤون الداخلية العراقية أدت إلى انحدار جيوبوليتيكي واسع النظير في قوة العراق الإقليمية أدى إلى زعزعة الأوضاع في السعودية وبقية الدول العربية فقد بدأت السعودية جاهدة لأجل دفع العراق إلى العودة مجددا إلى الصف العربي . كما وتسعى إلى لعب الدور الايجابي في العراق من خلال بناء نسيج جديد للعلاقات مع العراق خاصة بعد إن أيقنت بمخاوفها من الوضع المتأرجح في العراق سينعكس سلبيا على الداخل السعودي، حيث تكللت بزيارة وفد عراقي إلى الرياض بعقد اتفاقيات تؤسس لمرحلة جديدة من التعاون الأمني بمجال مكافحة الإرهاب والمخدرات والتهريب عبر الحدود الدولية للبلدين(٥٥).

ثانيا:- تطور العلاقات العراقية السعودية:-

إن العلاقات العراقية السعودية سوف تتخطى كل الإشكاليات العالقة التي كانت سببا في حدوث انحدار وضعف العلاقات بين الدولتين في الماضي والتوجه نحو إعادة التوازن للمنطقة التي تعاني من عدم الاستقرار نظرا لما يتمتعان به من ثقل جيوستراتيجي، وتشير التوقعات إن هذا التطور ليس محالا إن يحدث في المستقبل القريب إذا توفرت النية الصادقة لطي صفحة الخلافات، لكن من معطيات الواقع تشير إلى صعوبة تحقيقه وعدم ترجيحه كونه يحتاج إلى وقت طويل لكثرة الخلافات العالقة بين البلدين من جهة ولكثرة الإحداث التي تتعرض لها المنطقة أبرزها توجه الدول نحو سياسية المحاور وتنظيم داعش المدعوم من بعض الدول الإقليمية التي وفرت له الغطاء المالي للتوسع في المنطقة، وان العلاقات بين السعودية والعراق يعتمد كليًا على نظرة السعودية إلى العراق، وإذا بقيت السعودية تحاول جعل العراق كسائر الدول الخاضعة للنفوذ والمال السعودي فمن الطبيعي أن العلاقات بين الطرفين ستتجه نحو مزيدٍ من التوتر والانحدار، وفي المقابل إذا حسنت السعودية من سياستها تجاه العراق وسائر الدول العربية المخالفة لها بالنهج فإن هذا يمكن أن يرسم ملامح علاقات أفضل بين السعودية والعراق، وإن زيارة وزير

الخارجية السعودي مؤخرا إلى بغداد تأتي لإعادة العلاقات الثنائية إلى مسارها الصحيح، وثمة رغبة مشتركة في العمل معا في الحرب ضد الإرهاب ليؤكد أن بلاده تدعم وحدة واستقرار العراق وأن المملكة تقف على مسافة واحدة من جميع المكونات العراقية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات:-

توصلت الدراسة من خلال ما تقدم إلى جملة من الاستنتاجات ومنها ما يلي:-

١- العراق بموقعه الجغرافي ألاستراتيجي يتوسط بين دولتين مختلفتين من حيث المذهب الديني لذا فان موقعة يحتم عليه بناء علاقات دبلوماسية جيدة مع السعودية وإيران .

٢- إن الثقل الحضاري والايدولوجي والنفط تقع ضمن أولويات محددات السياسة الخارجية السعودية اتجاه العراق لذا فإنها تلجا إلى استخدام المرونة الدبلوماسية في تبادل العلاقات السياسية مع العراق لتحجيم تمدد النفوذ الإيراني.

٣- من خلال استقراء المفاصل التاريخية لعلاقة البلدين فإننا لم نشهد ارتقاء البلدين إلى مستوى إنشاء علاقات إستراتيجية متكاملة وإنما اكتفاء الجانب السعودي بمراقبة تغيير النظام في العراق بعد ٢٠٠٣ وأظهرت علاقات حسن النية في العلن بينما هي تسعى إلى تغيير النظام الموالي لإيران وايجاد نظام موالي لها .

٤- إن رفض المملكة السعودية لنظام الحكم الجديد في العراق اثر بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية العراقية من حيث المديونية بعد رفض الحكومة السعودية إلغاء الديون لا سيما وان كلا البلدين يفتقر إلى السلع التصديرية مما أضاف ذلك مؤشرا يبين الضعف الجيوبوليتيكي للعراق .

٥- إعادة فتح السفارة السعودية عام ٢٠١٥ ما هو إلا محاولة لرسم سياسة جديدة تتضمن التقارب والتغيير في نمط العلاقات بين البلدين لتجنب سيطرة النفوذ الإيراني على الساحة الدولية.

ثانيا التوصيات:-

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات لذا يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها:

١- ضرورة تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات وعلى مختلف الأصعدة للمسؤولين في كلا البلدين وعلى مستوى رؤساء الحكومات والاتفاق على تفعيل اللجان المشتركة، أو من خلال السلطة التشريعية وإيجاد إلية لتعاون بينهما وفتح اتجاهات جديدة تساعد على تحقيق نوع من التكامل والتفاعل والارتباط في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية والابتعاد عن التنافر .

٢-الاستفادة من الموقع الجغرافي العراقي وأهميته في بناء سياسة خارجية ناجحة ومتوازنة مع المملكة العربية السعودية وبقية الدول العربية وغير العربية تقوم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

٣-يجب التركيز على التعاون بين البلدين لاستقرار الأمن السياسي الداخلي والخارجي ومنع أي اختراق للحدود من كلا الطرفين، وان التوعية الاجتماعية هي ضرورة بالنسبة لأمن البلد وان أي تطرف ينعكس سلبا على امن البلد.

٤- يجب تعزيز الأمن على الحدود بين البلدين حفاظا على الأمن الداخلي من اختراقه من قبل عناصر متطرفة، وان عدم تعزيز هذا الدور سوف يجعلها حدودا هشة لعبور هذه العناصر.

٥-الاندماج الثقافي لكلا البلدين أصبح ضرورة ملحة تخدم الأهداف السياسية البعيدة المدى خاصة في قطاع التعليم العالي من خلال إقامة المؤتمرات والندوات العلمية المشتركة وتشجيع المؤاخاة بين الجامعات العراقية والسعودية والمراكز البحثية ذات الاهتمام المشترك، والعمل الجاد في تطور العلاقة بين البلدين باتجاه التوصل إلى اتفاق للمفاضلة في التبادل الاقتصادي ليشجع التبادل التجاري، ونظرا لاتساع حركة النقل والسفر لمواطني العراق خاصا قطاع الحج والعمرة لذا من الضروري إن تحرص

السعودية وبشكل متواصل لتسهيل عملية الانتقال المواطنين العراقيين وان تتجنب التعقيدات بهذا الاتجاه

٦- التوجه نحو الدراسات المستقبلية من خلال بناء مراكز عراقية متخصصة في هذا المجال ليكون حال العراق حال الدول المتقدمة التي أولت هذه الدراسات أهمية كبيرة عن طريقها يمكن وضع تصورات وقراءات علمية على ضوء الماضي والحاضر لفهم مستقبل العراق في بيئته الإقليمية والدولية ومن اجل الاستعداد لما هو قادم .

قائمة المصادر

١- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، ٢٠٠٩.
٢- صادق صالح العاني، أطلس العالم، مطبعة الرصافي، بغداد،٢٠٠١، ص٧٣.
٣- محمد كشيش خشان الموسوي، موقع العراق وأهميته في السياسة الخارجية لدول المجال الأسيوي الجديد-في الجغرافية السياسية، كلية الآداب جامعة الكوفة، ص٥ .
٤- صادق صالح العاني، أطلس العالم، مطبعة الرصافي، بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٨
٥- حميدة عبدالحسين محمد ألظالمي، تحليل سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية بنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٦، ص٦ .
٦- سعدون شلال ظاهر، وظلال جواد كاظم، الأهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد ٧، ٢٠٠٦،ص٩٤.
٧- جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة، الإحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠١٤، ٢٠١٤
٨- أمين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسويات العادلة، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية ، ط١، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٠٥.
٩- حميدة عبدالحسين محمد ألظالمي، مصدر سابق، ص١٢.
١٠- أمين ساعاتي، مصدر سابق، ص ١٠٨.
١١- محمد كشيش خشان الموسوي، ص ١٨٥.
١٢- علي محمد حسين العامري، نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي بين القانون الدولي والمحددات الداخلية والخارجية، قسم الدراسات الأسيوية، ٢٠١٣، ص ١٣.
١٣- عدنان كاظم جبار الشيباني، الوزن الجيوبوليتيكي للمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص ٣٠ .
١٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، السكان والقوة العاملة، ٢٠١٥ .

١٥- رضا محمد السيد سليم، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق،٢٠٠٨، ص ١٩٤ .
١٦- حميدة عبدالحسين محمد ألظالمي، مصدر سابق، ص٦١ – ٦٣ .
١٧- المملكة العربية السعودية، هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، الهيئة العامة للمساحة،٢٠١٢.
١٨- محمد بن احمد الراشد، و عبدالله بن صالح العنيزان، المملكة العربية السعودية حقائق وأرقام، هيئة المساحة الجيولوجية، ط ١، السعودية ، ٢٠١٢، ص ١٤.
١٩- صادق صالح العاني، أطلس العالم، مطبعة الرصافي، بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٩.
٢٠- الموسوعة الجغرافية المصغرة، مقاتل من الصحراء، متوفر على الرابط : http://www.moqatel.com .
٢١- المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للإحصاء، تعداد السكان والمساكن،٢٠١٦.
٢٢- محمد بن احمد الراشد، و عبدالله بن صالح العنيزان، مصدر سابق، ص٢٨ .
٢٣- حميدة عبدالحسين محمد ألظالمي، مصدر سابق، ص١٠٥.
٢٤- رضا محمد السيد سليم، مصدر سابق ص ٣٨٨-٣٨٩ .
٢٥- ميثاق خيرالله جلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي، مجلة الدراسات الإقليمية، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل، العدد ٢١، ٢٠١١، ص٢٣٩.
٢٦- ميثاق خير الله جلود، المصدر نفسه ص٢٤٠.
٢٧- حميدة عبدالحسين محمد ألظالمي، مصدر سابق، ص١٤٥.
٢٨- جمال مالك سعيد، رؤيا حول العلاقات المستقبلية بين العراق والمملكة العربية السعودية في مجال التعاون الأمني، السياسة الدولية، العدد ٩، ٢٠٠٨، ص١٨٣ .
٢٩- ميثاق خيرالله جلود، المصدر السابق، ص٢٤٢.
٣٠- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٦٤.
٣١- عمار ظاهر مصلح، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٧٩-١٩٩١، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد ٩، العدد ٣، ٢٠١٠، ص٤٧٨-٤٧٩ .
٣٢- العلاقات السعودية الكويتية، الإبعاد والحدود والمستقبل متوفر على الرابط:
. http://faclty.ksa.edu.sa/searchresalts.aspky
٣٣- يسرى محمد صالح، السياسة الخارجية السعودية والمنطقة منذ انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٣٧.
٣٤- خلود محمد خميس، دور الجامعة العربية في المسالة العراقية، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٢٣٨، ٢٠٠٧، ص٧٦.
٣٥- صالح المانع، العلاقات العالمية لمجلس التعاون الخليجي العربي الواقع والطموح، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٦٨، ٢٠٠١، ص ٦٦٥ .

٣٦- عاصم محمد عمران، النظام السياسي السعودي في الإدراك الأمريكي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢٦ بغداد،٢٠٠٥، ص ٧٥.
٣٧- محمد مجاهد الزيات، إيران والأوضاع في العراق، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط العدد ٣٦، ٢٠٠٧ ص٤٧.
٣٨- جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين وتناحر طويل مستمر، معهد السلام الأمريكي، ٢٠٠٦ ص٨ .
٣٩- حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار أهداف ومصالح، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠١١، ص ١٤.
٤٠- غازي دحام، الصراع الإقليمي واقعه ومستقبله، مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية، ٢٠٠٩، ص٥٢ .
٤١- حيدر علي حسين، مصدر سابق، ص ١٦.
٤٢- عبدالله خليفة الشايجي، العراق وامن الخليج العربي وتداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للعوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٨ ، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٠٣.
٤٣- إخلاص قاسم نافل، الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في العراق، نشرة شؤون عراقية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، العدد ٣، جامعة النهرين، ٢٠٠٧، ص ٢٣.
٤٤- الحزم السياسي يخترق بغداد، على موقع الانترنيت : http://www.alkulasa.net/artical/738 .
٤٥- السعودية تدعم أعمار العراق، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٤، ص٢ .
٤٦- إسراء علاء الدين نوري، العلاقات السعودية العراقية بين الصراع والتعاون، مجلة شؤون عراقية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، العدد ٣ ، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٩ .
٤٧- حامد عبيد حداد، المديونية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠٧، ص١١١.
٤٨- جوزيف مكميلان، مصدر سابق، ص ٦.
٤٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، قسم التجارة الخارجية، ٢٠٠٣- ٢٠١٦.
٥٠- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، قسم التجارة الخارجية، ٢٠٠٣- ٢٠١٦ .
٥١- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، العلاقات العراقية السعودية، متوفر على الموقع الالكتروني التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki.
٥٢- زناد شلال لكطه خزام، الموقع الجغرافي للعراق وأثره على العلاقات التجارية مع الأردن والسعودية بمنظور الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٦، ص٣٢ .

٥٣- قحطان عدنان احمد، العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٣٨، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٩٩.

٥٤- شاكر أبو طالب، الحدودية السعودية العراقية، صحيفة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، العدد١٠١٧٣، الرياض، ٢٠٠٦.

٥٥- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، نظرة تحليلية على الانفتاح في العلاقات العراقية السعودية، جريدة إخبار الخليج، العدد ١٢٤،٢٠١٢ www.akhbar-alkhaleej.com .